برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١١ - ٢٠٠٢/٢/١٤

مسائل المالية والميزانية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

إدارة الأموال النقدية والاستثمارات: حجم الاستثمارات المالية وسياسة الاستثمار

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/4-A/1
18 January 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير قسم المالية (FS): Mr S. Sharma رقم الهاتف: 066513-2700

الموظف المسؤول، فرع الخزينة (FST): Ms R. Dungca رقم الهاتف: 066513-2519

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

تقدم هذه الوثيقة استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية التي انعقدت في مـــايو/أيـــار ٢٠٠١ وفـــي الدورة العادية الثالثة التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ الحصـــول علـــى معلومـــات تكـــون أساســـاً للمناقشات عن حجم استثمارات **البرنامج** وسياساتها واستراتيجياتها. والغرض من هذه الوثيقة هو:

- وصف الوضع الحالي **للبرنامج** فيما يتعلق بالأموال النقدية كأساس لتحديد حجم الاستثمارات؛
- بيان الاستراتيجيات النقدية والاستثمارية المعتمدة من أجل ضمان إدارة الموارد المالية على نحـــو فعـــال وشفاف؛
- بيان سياسات الاستثمار التي وضعها **البرنامج** والتي يقوم مدراء الاستثمار بتنفيذها؛
- بيان إجراءات رصد أداء الاستثمارات والإبلاغ عنها؛
- بيان أوجه استخدام الإيرادات من الفوائد؛
- بيان الإجراءات القادمة.

مشروع القـــرار

أجاز المجلس التنفيذي الوثيقة وقام بما يلي:

- أحاط علماً بحجم استثمارات **البرنامج** وبسياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالاستثمار وبالإجراءات التـــي اتخذتها الأمانة لإدارة الموارد النقدية **للبرنامج** بأكبر قدر من الفعالية والحيطة والشفافية.
- قرر أن يستعرض بانتظام أنشطة الاستثمار التي يضطلع بها **البرنامج** فـــي الوقـــت الـــذي يقـــوم فيـــه باستعراض الكشوف المالية المراجعة لفترة السنتين.

مقدمة

١- تقدم هذه الوثيقة استجابة لطلب المجلس التنفيذي، في دورته السنوية التي انعقدت في مـــايو/أيـــار ٢٠٠١ وفـــي الدورة العادية الثالثة التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، للحصول على معلومات تكون بمثابة أساس لمناقشـة حجم استثمارات **البرنامج** وسياساتها واستراتيجيتها. وتهدف هذه الوثيقة إلى ما يلي:

- وصف الوضع الحالي **للبرنامج** فيما يتعلق بالأموال النقدية كأساس لتحديد حجم الاستثمارات؛
- بيان الاستراتيجيات النقدية والاستثمارية المعتمدة من أجل ضمان إدارة الموارد المالية على نحو فعال وشفاف؛
- بيان سياسات الاستثمار التي وضعها **البرنامج** والتي يقوم مدراء الاستثمار بتنفيذها؛
- بيان إجراءات رصد أداء الاستثمارات والإبلاغ عنها؛
- بيان أوجه استخدام الإيرادات من الفوائد؛
- بيان الإجراءات القادمة.

٢- وجدير بالملاحظة أن الأرقام المالية المستخدمة لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ تستند إلى الحسابات المؤقتة السابقة علـــى إقفال حسابات فترة السنتين المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وستحدث هذه الأرقام وتـــدرج فـــي الجـــزء المتعلق بإدارة الأموال النقدية من الكشوف المالية المراجعة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ التـــي ســـتعرض علـــى المجلـــس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢.

معلومات أساسية

٣- كانت منظمة الأغذية والزراعة تدير عمليات **البرنامج** المالية قبل يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ بموجب اتفاق خدمـة. وكانت استراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة في مجال الاستثمار تقضي حتى ذلك الحين بما يلي:

- الاحتفاظ بالمساهمات الواردة كإيداعات لأجل وإيداعات مصرفية بما يسمح بتحقيق فائدة يتراوح معدلها بيـــن ٤,٤ و٥,٥ بالمائة بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٨؛
- إدارة السندات الطويلة الأجل كتلك العائدة لخطة تعويض موظفي **البرنامج** ونظام انتهاء الخدمة التي كانت منظمـة الأغذية والزراعة تستثمرها من خلال مدير استثمار خارجي.

٤- واتفق **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٩ على تحويل هذه المهام إلى **البرنامج** الـــذي أنشـــأ فرعـــا للخزانة ووضع استراتيجيات خاصة به لإدارة أمواله النقدية واستثماراته.

٥- وقرر **البرنامج** لدى توليه مسؤولية إدارة موارده المالية الخاصة به أن يقوم بإدارتها على نحو أشد فعاليـــة وفـــق اللائحة المالية **للبرنامج** وعملا بتوصيات مراجعي حساباته الخارجيين والداخليين.

٦- واعتمد **البرنامج** الاستراتيجيات التالية لتحقيق هذه الغاية:

في مجال الإدارة ككل:

- إنشاء لجنة للاستثمار خاصة **بالبرنامج** تتألف من بعض كبار موظفي **البرنامج** كأعضاء داخليين ومن خبراء استثمار كأعضاء خارجيين ومراقب من مكتب المراجع الداخلي؛
- وضع سياسات للاستثمار (عرضت على المجلس التنفيذي على سبيل الإحاطة والإعلام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩)؛
- وضع حلول إضافية لعمليات الخزانة في إطار شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات ودليل شامل للخزانة (سيستكمل هذا العام).

في مجال إدارة الأموال النقدية

- تجميع الموارد النقدية على صعيد **البرنامج** ككل؛
- رصد أرصدة الأموال النقدية يوميا والمطابقة الفورية لكل الحسابات المصرفية وإغلاق الحسابات غير النشطة؛
- رصد الأرصدة النقدية للمكاتب القطرية واعتماد التنبؤات النقدية الشهرية أساسا للتحويلات إلى الحسابات المصرفية للمكاتب القطرية، ومراقبة العلاقات مع المصارف.

في مجال إدارة الاستثمارات

- تعيين مستشار لشؤون الاستثمار ليقدم المشورة للجنة الاستثمار؛
- تعيين مدراء استثمار لإدارة حافظة استثمارات **البرنامج**؛
- رصد أداء مدراء الاستثمار وإجراء حوار متصل معهم؛
- استعراض أداء الوصي على الأموال وتقاريره.

حجم الأرصدة والاستثمارات النقدية

٧- يتم تحديد حجم الاستثمارات من خلال عملية من ثلاث خطوات:

- **الخطوة الأولى**: تحديد حجم الأموال النقدية المطلوب كرأس مال عامل للتشغيل.
- **الخطوة الثانية**: تقدير كمية الأموال النقدية غير المطلوبة فورا لأغراض التشغيل والتي يحتمل أن تتوافر بعد تحديد أموال التشغيل.
- **الخطوة الثالثة**: جمع الأموال النقدية غير المطلوبة فورا للتشغيل وجزء من أموال التشغيل التي يمكن استثمارها لأجل قصير دون تعريض عمليات **البرنامج** للخطر.

٨- ويرد تفصيل هذه الخطوات الثلاث في أجزاء لاحقة من هذه الوثيقة.

تحديد حجم الأرصدة النقدية المطلوبة للتشغيل

٩- حددت الأمانة حجم الأموال النقدية المطلوبة للتشغيل من خلال ما يلي:

- تحليل اتجاهات استلام وصرف الأموال النقدية شهرياً على مدى السنوات الأربع السابقة؛
- تحليل للفترة الزمنية الفاصلة بين تأكيد المساهمات واستلامها.

١٠- واعتبر، استناداً إلى هذين التحليلين، أن المبلغ المناسب يعادل متطلبات التشغيل لمدة ثلاثة أشهر (أي ما يقابل ٢١٠ ملايين دولار لعام ١٩٩٩ و٢٢٥ مليون لعام ٢٠٠٠ و٢٤٠ مليون لعام ٢٠٠١).

تحديد حجم الأموال النقدية غير المطلوبة فوراً لأغراض التشغيل

١١- حال تحديد حجم الأموال النقدية المطلوبة للتشغيل، يتم تحديد الأموال النقدية غير المطلوبة فوراً للتشغيل والتي كانت على الوجه التالي: ٥٣١ مليون دولار (٥٢٢,٩ + ٨,٤) عام ١٩٩٩ و٥٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ و٤٠١ مليون دولار عام ٢٠٠١ (انظر الجدول ٢).

١٢- ومصدر هذه الأموال النقدية هو في المقام الأول ما يلي:

- **المساهمات التي ترد لصالح عمليات الإغاثة الكبرى**. فالمساهمات النقدية لصالح معظم عمليات الإغاثة ترد دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة خلال المرحلة الأولى من العملية، أما المصروفات فتتم طوال مدة العملية. ومن الأهمية بمكان في حالات الطوارئ أن يتلقى **البرنامج** الأموال في وقت مبكر لتمويل العمليات وإلا تأثرت جداً قدرته على الاستجابة بسرعة وفعالية.
- **الفواصل الزمنية بين الالتزام والتسديد**. فالنفقات تعقد عند تلقي المساهمات أما عمليات التسديد مقابل هذه الالتزامات فتتم على مدى مدة أطول. وتختلف مهل التسديد باختلاف عناصر التكاليف فالأغذية وعمليات النقل مثلاً يتعاقد عليها وتسدد تكاليفها في غضون أيام. أما التكاليف المتصلة بها كالنقل البري والتخزين والمناولة وغيرها من تكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف الدعم المباشر فتسدد على مدى المشروع. وعليه فإن أغلب الموارد النقدية تكون قد خصصت فعلاً لتغطية الالتزامات المعقودة للمشروعات رغم أنها غير مطلوبة فوراً للعمليات.
- **الأرصدة المالية للمشروعات المقفلة**. هذه الأرصدة هي مساهمات غير منفقة على المشروعات المقفلة التي أكملت فيها جميع الأنشطة التشغيلية وسويت كافة الالتزامات المالية. ولا تزال المناقشات جارية بشأن إمكان إعادة برمجة الأرصدة المالية أو ردها للجهات المانحة.

تحديد حجم الأموال المخصصة للاستثمار

١٣- تم تحديد حجم الأموال النقدية التي ستخصص للاستثمار من خلال جمع العناصر الثلاثة التالية:

- الأموال النقدية غير المطلوبة فورا للتشغيل؛
- أي أموال أخرى تتطلب معاملة خاصة، وذلك الجزء من الأموال النقدية المخصصة للتشغيل الذي يمكن إيداعه في حساب استثمار قصير الأجل دون تعريض العمليات للخطر.

١٤- وأدرجت أصول **البرنامج** السائلة (الأموال النقدية وشبه النقدية) عن السنوات الثلاثة الأخيرة في الجدول ١.

الجدول ١: موجودات البرنامج النقدية للأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
مجموع الأصول السائلة بنهاية عام	٨٢٨,٨	٩٦٧,٠	٨٥٩
ناقص: حساب التحويل إلى نقد للاستخدام في البلدان المستفيدة	(١٠,٤)	(٢٢,١)	(٢٣,٣)(*)
مجموع الأموال النقدية المتاحة	٨١٨,٤	٩٤٤,٩	٨٣٥,٧

(*) حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

١٥- وأديرت الأموال النقدية المتاحة خارجيا من جانب مدراء استثمار وداخليا حسب ما هو مبين في الجدول ٢.

الجدول ٢: إدارة الأموال النقدية المتاحة
(بملايين الدولارات)

	فبراير/شباط* ٢٠٠٠	ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠	ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
الأموال المدارة خارجيا			
التزامات طويلة الأجل (التغطية الطبية لما بعد الخدمة)	٤٤,٨	٤٣,٤	٤٣,٤
حسابات خاصة (التأمين الذاتي وخلافه)	٣٢,٣	٤٤,٥	٤٤,٦
أموال نقدية غير مطلوبة فورا لأغراض التشغيل	٥٢٢,٩	٥٢٦,٣	٤٠٢,٣
أموال نقدية لأغراض التشغيل**		٢٥,٣	١٣٥,٥
المجموع الفرعي	٦٠٠,٠	٦٣٩,٥	٦٢٥,٨
قرض طويل الأجل	-	-	١٠٦,٠
المجموع	٦٠٠,٠	٦٣٩,٥	٧٣١,٨
الأموال المدارة داخليا			
أموال نقدية غير مطلوبة فورا لأغراض التشغيل	٨,٤	١٠٦,٠	
أموال نقدية للتشغيل	٢١٠,٠	١٩٩,٤	١٠٣,٩
المجموع	٢١٨,٤	٣٠٥,٤	١٠٣,٩
مجموع الأموال النقدية المتاحة	٨١٨,٤	٩٤٤,٩	٨٣٥,٧

* عين مدراء الاستثمارات في فبراير/شباط ٢٠٠٠.

** كانت الأموال النقدية المطلوبة للتشغيل ٢٢٤,٧ (٢٥,٣ + ١٩٩,٤) في عام ٢٠٠٠ و٢٤٠,٥ (١٣٦,٦ + ١٠٣,٩) في عام ٢٠٠١.

١٦- وعندما بدأ **البرنامج** إسناد إدارة استثماراته لجهات خارجية في فبراير/شباط ٢٠٠٠ كان المبلغ الأولي لاستثماراته ٦٠٠ مليون دولار (انظر الجدول ٢). وطبق **البرنامج** استراتيجية استثمار شجاعة وحذرة في آن هدفها رفع قيمة الأموال إلى أقصى حد ممكن. ويطلب إلى مدراء الاستثمار توظيف الأموال في استثمارات تتمتع بالسيولة وتحقق عائدات أكبر وتتيح أيضا سحب الأموال فورا. وقد عرضت الأمانة المزايا التراكمية لهذه المبادرة في وثيقة عن إدارة الأموال النقدية قدمتها إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار ٢٠٠١.

تفاصيل سياسات واستراتيجيات الاستثمار

١٧- تنص المادة ١١-٢ من النظام المالي **للبرنامج** على أن "للمدير التنفيذي أن يستثمر الأموال غير المطلوبة في الحال، على أن تراعى دواعي الأمان والسيولة والربحية" التي تحكم أنشطة **البرنامج**. وقد اتخذ **البرنامج** خطوات هامة من أجل إدارة موارده النقدية إدارة فعالة من خلال اعتماد الاستراتيجيات المفصلة فيما يلي:

جمع الأموال النقدية ومسك حساب في السوق المالية

١٨- جمعت كل الموارد النقدية وأديرت كمورد واحد وجرى رصد الأرصدة في سائر الحسابات المصرفية يوميا.

١٩- وكما ذكر في الوثيقة الخاصة بإدارة الأموال النقدية التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار ٢٠٠١ فقد أمكن رصد أرصدة وعمليات الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي يوميا وإلكترونيا وتمكنت الأمانة من جمع الأرصدة النقدية التي لم تكن مطلوبة في الحال في حساب واحد في السوق المالية. ونتج عن ذلك خفض متوسط الرصيد اليومي من الأموال النقدية وقدره ٨٠ مليون دولار لفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ إلى ما بين ٢٠ و٣٠ مليون دولار. وأتاح ذلك أيضا تجميع الأموال النقدية فورا في حساب السوق المالية الذي يتيح تحقيق عائد أمثل من الفوائد، وبالسحب الفوري دون إشعار مسبق للأموال لتمويل العمليات، وإعادة استثمار الأموال المستثمرة حال استحقاقها.

٢٠- وجرى اتخاذ ترتيبات مصرفية جديدة لتلقي مساهمات بغير دولار الولايات المتحدة للتغلب على المخاطر المتصلة بتقلبات أسعار العملات التي تقترن بالاحتفاظ بأرصدة نقدية تفوق احتياجات التشغيل في حسابات بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

رصد متطلبات المكاتب القطرية من السيولة النقدية

٢١- جرى رصد أنماط أرصدة الأموال النقدية للمكاتب القطرية وأوجه صرفها لضمان توافر ما لا يزيد عن احتياجات الصرف لشهر واحد. وقد أصبحت المكاتب القطرية تحتفظ بهذا القدر من الأموال النقدية التي يعاد تغذيتها في كل مرة تقل فيها عن احتياجات أسبوع واحد أو كلما دعت الحاجة إلى أموال إضافية. ولدى الأمانة حسابات بأرصدة صفرية للمكاتب القطرية ذات العمليات الواسعة توخيا للمحافظة على حد أدنى من الأرصدة النقدية وللحصول على حد أقصى من الفوائد[1].

إنشاء لجنة استثمار للبرنامج

٢٢- كانت الأنشطة الاستثمارية **للبرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة، قبل تحويل إدارة مهام خزانة **البرنامج** إليه، تخضع لإشراف لجنتين اثنتين هما:

- اللجنة الاستشارية للاستثمار الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة التي يرأسها المدير العام لهذه المنظمة والتي تقوم بدراسة الاتجاهات الاقتصادية العالمية وتقديم المشورة للمنظمة **والبرنامج** سنويا؛
- واللجنة الداخلية للاستثمار في كل من المنظمتين والتي تتألف من كبار الموظفين في كل منهما.

([1])حساب الرصيد الصفري حساب مركزي "رئيسي" تتبعه حسابات فرعية تمول منها العمليات المحلية وتعاد تغذيتها تلقائيا عندما تكون في حالة عجز أو تصفر في حالة الفائض بنهاية كل يوم عمل.

٢٣- وقرر **البرنامج** عندما تولى إدارة مهام الخزينة الخاصة به أن يواصل الإفادة من خدمات اللجنة الاستشارية للاستثمار التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وأن يعزز دور لجنة الاستثمار الداخلية في إدارة أموال **البرنامج** النقدية واستثماراته.

٢٤- وعينت المديرة التنفيذية رئيس خزانة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومستشار خارجي لشؤون الاستثمار عضوين في لجنة الاستثمار الداخلية في **البرنامج** كيما يقدما المشورة بشأن استراتيجيات الاستثمار، ويعلقا على مدى صلاحية مقاييس الأداء، ويتبادلا مع اللجنة الرأي بشأن ممارسات رصد الاستثمارات.

٢٥- وتجتمع لجنة الاستثمار الداخلية مرة كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء الاستثمارات وقضايا تتصل بعمليات الخزانة منها العلاقات المصرفية وأسعار العملات الأجنبية وإدارة الأموال النقدية.

وضع سياسات الاستثمار وتنفيذها

٢٦- حددت المديرة التنفيذية في تعميم أصدرته في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ أن الهدف الأساسي من سياسة إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على قيمة الموارد بالدولار الأمريكي. وضمن هذا الهدف العام فإن الاعتبارات الرئيسية لإدارة الاستثمارات هي التالية بحسب ترتيب الأولوية: **(١)** ضمان أصل المال و**(٢)** السيولة و**(٣)** معدل العائد.

٢٧- وحددت هذه المبادئ في مبادئ توجيهية مفصلة بشأن الاستثمار وشملت متطلبات السيولة، ومدد الاستثمار، ونوعية الاستثمار، والأصول المؤهلة للاستثمار، وحدود الاستثمار، والمخاطر السيادية والقيود المفروضة على حافظة الاستثمارات ومقاييس أدائها.

٢٨- وسمح باستثمار أموال **البرنامج** في ستة قطاعات عريضة من سوق الدخل الثابت هي: الأموال النقدية وشبه النقدية، وأذونات الخزينة والمؤسسات وسندات الشركات والرهونات والأوراق المالية المدعومة بالأصول وقروض السيادة.

٢٩- وكان إجمالي حافظة استثمارات السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١ موزعا على النحو المبين في الجدول ٣.

الجدول ٣: الأصول حسب القطاعات (بتاريخ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)

	نسبة مئوية	مليون دولار
أموال نقدية وشبه نقدية	١٢,٥	٧٨,١٠
سندات خزينة ومؤسسات	١٨,٨	١١٧,٥٤
أسهم شركات	٣١,٧	١٩٨,١٢
رهونات	٧,٦	٤٧,٨٦
سندات مدعومة بأصول	٢٨,٥	١٧٨,٣٦
سندات سيادة	٠,٩	٥,٨٠
المجموع	١٠٠	٦٢٥,٧٨

انتقاء مدراء الاستثمار وتعيينهم

٣٠- أقرت المديرة التنفيذية في ١٩٩٩/١٠/٢٥ نتيجة مسابقة تعيين خمسة مدراء استثمار خارجيين هم: كريدي سويس، وج.ب. مورغان، وبايدن وريغل، وويلنغتون، وويسترن أسيت.

٣١- وبدأ مدراء الاستثمار عملهم في فبراير/شباط ٢٠٠٠ كل بحافظة قدرها ١٢٠ مليون دولار وبلغ مجموع قيمة الحوافظ ٦٠٠ مليون دولار.

٣٢- وأعيد استثمار العائدات واحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار الخارجيين. غير أن الأمانة سحبت مبلغا قدره ١٠ ملايين دولار من كل من مدراء الاستثمار في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وذلك بسبب تدني مستويات الأموال النقدية. ولذلك كان حجم الاستثمارات لدى مدراء الاستثمار أقل مما كان عليه بنهاية عام ٢٠٠١. وكانت قيمة الاستثمارات لدى كل من مدراء الاستثمار بسعر السوق في بداية ونهاية السنوات التالية على الوجه المبين في الجدول ٤.

الجدول ٤: مدراء استثمار البرنامج

	فبراير/شباط ٢٠٠٠	ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠	ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
كريدي سويس	١٢٠,٠	١٢٧,٨	١٢٣,٤
ج.ب. مورغان	١٢٠,٠	١٢٧,٥	١٢٥,٦
بايدن وريغل	١٢٠,٠	١٢٨,١	١٢٥,٨
ويلنغتون	١٢٠,٠	١٢٨,٢	١٢٥,٢
ويسترن أسيت	١٢٠,٠	١٢٧,٩	١٢٥,٧
المجموع	**٦٠٠,٠**	**٦٣٩,٥**	**٦٢٥,٧**

تعيين وصي عام

٣٣- أبقت الأمانة على شركة نورثرن ترست، التي كانت آنذاك وصية عامة لمنظمة الأغذية والزراعة، كوصي عام لها مسؤول عن أنشطة الوصاية الأساسية ومنها المحافظة على الأصول، وتسوية العمليات، وجمع الدخل، والمطالبة بفائض الضرائب، وعمليات التقييم، ومسك حسابات الحوافظ.

رصد أداء مدراء الاستثمار

٣٤- أجرت الأمانة مناقشات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مطلع عام ٢٠٠٠ للنظر في إمكان إسناد رصد أداء مدراء الاستثمار إليهما. وأعلم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الأمانة، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، أنه ليس بوسعه أن يقدم خدمات رصد الاستثمارات إلى الوكالات الأخرى في روما إذ أنه بحاجة إلى تركيز اهتمامه على استثماراته هو. ولذلك، تعتزم الأمانة أن تلجأ إلى تدابير بديلة ودائمة لرصد الاستثمارات مع استمرار العمل بالإجراءات والآليات المؤقتة التي كانت قد وضعت من قبل.

٣٥- ويشمل النظام المرحلي لرصد أداء مدراء الاستثمار وإجراءاته ما يلي:

- مقارنة عمليات الاستثمار والاقتناء بالمبادئ التوجيهية للاستثمار المعمول بها فيما يخص نوعية الأوراق المالية وأهليتها وتغير الأسعار. ولم تسجل الأمانة حتى تاريخه أي مخالفة للمبادئ التوجيهية للاستثمار؛
- استعراض التقارير المستقلة الواردة من الوصي العام؛
- استعراض أداء الاستثمارات مقارنة بمقاييس محددة.

٣٦- والمقياس السنوي المستخدم منذ البداية لقياس أداء مدراء الاستثمار هو مؤشر ج. ب. مورغان الفصلي بالدولار الأمريكي (٦,٠٣ في المائة) زائد ٠,٧٥ بالمائة صافي رسوم الإدارة. وبالنسبة لفترة الـ ٢٢ شهرا المنتهية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، تجاوز أربعة من مدراء الاستثمار الخمسة هذا المؤشر بنسبة ٠,١٩ في المائة في المتوسط. أما المدير الخامس فكان أداؤه أقل بنسبة ٠,٥٣ في المائة من المقياس. وترصد لجنة الاستثمارات هذا الوضع عن كثب وستتقدم بتوصيات لاتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل المديرة التنفيذية.

٣٧- وبلغ أداء الاستثمارات الكلي لفترة ٢٢ شهرا تنتهي في ٢٠٠١/١١/٣٠ مستوى قدره ٦,٩٣ في المائة سنويا. وتفوق هذه النسبة عتبة الأداء التي حددت لمدراء الاستثمار. وبالأرقام يفوق ذلك عتبة الأداء بمبلغ ٠,٩٠ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، يفوق الأداء الكلي للاستثمارات متوسط نسبة الفائدة المحققة من الإيداعات المصرفية ولأجل وقدرها ٥,٢٦ في المائة بنسبة ٣٢ في المائة خلال الفترة نفسها. وبحساب الأرقام حقق **البرنامج** من الاستثمارات مع مدراء الاستثمار المحترفين أرباحا فاقت بمقدار ١٠,٩ مليون دولار (٤,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ و ٦,١ مليون في عام ٢٠٠١) ما كان يمكن تحقيقه من الودائع المصرفية.

٣٨- وترصد الأمانة شهرياً أداء مدراء الاستثمار رغم أن العقد المبرم معهم ينص على استعراض الأداء سنوياً.

استخدام عائدات الفوائد

٣٩- كانت الفوائد النقدية المحصلة عن فترات السنتين الثلاث كما يلي:

١٩٩٦ – ١٩٩٧	٧٣,٨ مليون دولار أمريكي
١٩٩٨ – ١٩٩٩	٨٠,١ مليون دولار أمريكي
٢٠٠٠ – ٢٠٠١	٩٠,٠ مليون دولار أمريكي (الأرقام مؤقتة لعام ٢٠٠١)

٤٠- وبلغت الفوائد المحققة خلال فترة السنتين١٩٩٦ – ١٩٩٧، ٧٣,٨ مليون دولار مقابل رصيد نقدي قدره في المتوسط ٦٩٩ مليون دولار ونسبة فائدة بلغت في المتوسط ٥,٦٥ في المائة في إيداعات لأجل بدولار الولايات المتحدة. وبلغت الفوائد المحققة لفترة السنتين ١٩٩٨–١٩٩٩، ٨٠,١ مليون دولار مقابل رصيد نقدي قدره في المتوسط ٨٠٥ مليون دولار بمعدل فائدة وسطي قدره ٥,٣٥ بالمائة في إيداعات مصرفية لأجل بدولار الولايات المتحدة. وقد حققت فترة السنتين هذه زيادة قدرها ٨ بالمائة على فترة ١٩٩٦–١٩٩٧. وبلغت الفوائد المحققة خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ مبلغا قدره ٩٠ مليون دولار (رقم مؤقت) مقابل رصيد نقدي قدره وسطيا ٨٤٤ مليون دولار. وزاد عائد الفوائد بنسبة ١٢ في المائة عن فترة السنتين السابقتين.

٤١- وتنص المادة ١١-٣ من النظام المالي على أن "تودع عائدات الاستثمارات في الحساب الخاص الذي أخذت منه الأموال المستثمرة، حيثما ينطبق ذلك، وفي كل الحالات الأخرى تودع في الحساب العام تحت بند الإيرادات المتنوعة. وتقيد كل الفوائد المحققة من أموال الجهات المانحة التي يديرها البرنامج لأغراض الخدمات الثنائية في حساب الاستجابة العاجلة ما لم تحدد الجهة المانحة غير ذلك".

٤٢- ودونت معظم الفوائد المحققة من الاستثمارات خلال السنوات الست الماضية في الحساب العام مما أدى إلى زيادة رصيد الفوائض غير المخصص في الحساب العام.

٤٣- وقد درج المجلس التنفيذي على التقرير، استناداً إلى توصيات من المديرة التنفيذية بشان استخدام تلك الفوائض غير المخصصة. فعلى سبيل المثال استخدم الفائض غير المخصص في الحساب العام، في عام ١٩٩٨، لتمويل الخدمات الطبية لما بعد الخدمة بمبلغ قدره ٤٤,٨ مليون دولار.

الإجراءات المنتظرة

٤٤- ترى الأمانة أنه على الرغم من تحقيق إنجازات كبيرة على صعيد تعزيز كفاءة وشفافية إدارة الموارد النقدية **للبرنامج** فإنه ما زالت هناك مجالات لا بد من إدخال تحسينات فيها لضمان استخدام الموارد من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات في المكاتب القطرية.

٤٥- وستعتمد الأمانة لهذه الغاية الاستراتيجيات التالية:

- تسريع تنفيذ المشروعات الذي يشهد عليه تزايد وتسريع إنفاق الأموال. ومما تجدر ملاحظته أن تنفيذ المشروعات يتوقف على الحكومات المضيفة وشركاء التنفيذ كما يتوقف على **البرنامج**؛
- الاستعراض المستمر للالتزامات وبدء تسديد أو تحويل جميع الأموال غير المستخدمة؛
- الإدارة الاستباقية الفعالة المستمرة للأرصدة النقدية والاستثمارات؛
- التحليل الاستباقي الفعال والإقفال التشغيلي والمالي السريع للمشروعات المستكملة مع تحديد الأموال غير المستخدمة واتخاذ إجراءات بشأنها لإعادة برمجتها أو إعادتها إلى الجهات المانحة؛
- استكمال دليل الخزانة؛
- تعزيز إمكانات الحصول الفوري على المعلومات المالية من خلال تنفيذ شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات الذي من شأنه أن ييسر اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب؛
- تطوير وتنفيذ نظام جديد للخزانة يتكامل مع شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات.

٤٦- وتؤكد المديرة التنفيذية للمجلس أن الأمانة ستواصل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع تنفيذ المشروعات بالتعاون مع شركاء التنفيذ وأنها ستواصل تشجيع أفضل الممارسات في إدارة الأموال النقدية والاستثمارات.

التوصية

٤٧- توصي المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن يعتمد هذه الوثيقة وأن:

- يحيط علما بحجم استثمارات **البرنامج** وسياساتها واستراتيجياتها وبالخطوات التي اتخذتها الأمانة لإدارة الموارد النقدية **للبرنامج** بأكثر الطرق كفاءة وحرصا وشفافية؛
- يقرر استعراض أنشطة **البرنامج** الاستثمارية بانتظام عند استعراض الكشوف المالية المراجعة لفترة السنتين.